

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٤٨٥

الجمعة، ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيدة غيغن	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيدة فان فليبرغ
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيدة تشابالالا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو ميينغونو
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

(S/2019/193)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1907319 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين (S/2019/193)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أفغانستان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/223، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا واندونيسيا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/193، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، بولندا، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): كانت النتيجة التي شهدناها للتو - ١٥ صوتا مؤيدا - هي هدف القائمين بالصياغة، إندونيسيا وألمانيا، منذ البداية. لقد كان من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن نبين اليوم بأن هناك إجماعا بمجلس الأمن في قراره بشأن أفغانستان وبشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبأننا نوجه رسالة موحدة إلى أبناء شعب أفغانستان مفادها أن المجلس لا يزال يقف إلى جانبهم في الوقت الراهن. ولكن لا بد لي أيضا أن أقول إن القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩) الذي اتخذناه للتو ليس من نوع قرار البعثة الذي عملنا من أجله خلال الأسابيع الستة الماضية بصفتنا القائمين على الصياغة، وهو ليس من نوع قرار البعثة الذي كان لدينا طوال السنوات الـ ١٧ الماضية.

عندما تفاوضت إندونيسيا وألمانيا، وأود أن أشيد بالتعاون الجيد بيننا نحن الوفدين الجدد كقائمين على الصياغة، على النص، توصلنا إلى توافق قوي في الآراء بشأن جميع القضايا الجوهرية، بما في ذلك ربما أهمها، والمتمثلة في الطابع الملح لتحقيق تقدم فيما يتعلق بعملية السلام التي تقودها أفغانستان والمملوكة لأفغانستان. ولكن للأسف، جعلت القضايا التي لا علاقة لها بها والتي لا تتعلق بالعمل الممتاز وولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، من المستحيل التوصل إلى القرار الذي كنا نهدف إليه أصلاً. ويجب أن أعترف أنني أشعر بالأسف حقاً لأننا لم نتمكن من التغلب على هذه الاختلافات.

ونحن نأسف بشدة لعدم إدراج مواضيع مثل الانتخابات المقبلة، ومشاركة المرأة في عملية السلام الأفغانية، وحالة الأطفال

الذي ليس له مكان في أي مجتمع. وكجار قريب لنيوزيلندا فإننا نقدم مرة أخرى تعازينا.

لقد قال زميلي سفير ألمانيا الكثير، بما في ذلك أننا عملنا سوياً وتعاوننا كقائمين مشاركين في الصياغة. وأود أن أعرب عن امتناننا لزملائنا الجالسين حول الطاولة على الدعم المقدم لألمانيا وإندونيسيا طوال المفاوضات بشأن القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩)، بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. لم يكن الوصول إلى نص مقبول للجميع مهمة يسيرة، وكان علينا في الواقع تحقيق توازن حتى لا تتم ممارسة ضغط على جانب أو آخر.

وكانت الفكرة، كما ذكر زميلي الألماني، ضمان الوحدة داخل مجلس الأمن. ومن المهم للغاية أن نظهر للعالم أن المجلس موحد. ولكن الجزء الأكثر أهمية الذي له الأسبقية هو الوقوف إلى جانب شعب وحكومة أفغانستان، اللذين يسعيان منذ فترة طويلة لتحقيق السلام والاستقرار. كان هذا هو الأساس بالنسبة لنا لكي نعمل على كفالة أن يكون لدينا نص توافقي ليس مقبولاً للمجلس فحسب بل ويتمشى أيضاً مع رفاهية ومصالح شعب أفغانستان.

ومثلما ذكر زميلي أيضاً، فإن القرار لا يهدف بالضرورة إلى مواجهة جميع التحديات، لكننا واثقون من أنه يعزز بطريقة جوهرية، الدور الذي لا غنى عنه للأمم المتحدة في دعم أفغانستان. هذه هي الرسالة الرئيسية التي أردنا أن نراها في النص. وبالتأكيد، يمكن البناء على النص في المستقبل، تبعاً للحالة.

وفيما يخص المشاركين في الصياغة، كما ذكرت، كان عنصر الوحدة هو الأولوية، وهذا ما نسعى إليه. وكنا سعداء بالقيام بدور بائي الجسور. ونحن ممتنون مرة أخرى للتفهم وكل الإسهامات الإيجابية في هذا الصدد.

في النزاعات المسلحة، والعلاقة بين تغير المناخ والأمن، في القرار. وأمامنا نص لا يرضي أحداً منا حقاً، لكنه يضع ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في صميمه. ومرة أخرى، لا نزال موحدين في التزامنا تجاه أفغانستان، وهذه هي الرسالة الأكثر أهمية.

إن مدة الولاية الآن ستة أشهر فقط. ويجب أن يشكل ذلك تذكيراً بأن مشاركتنا في أفغانستان أوسع بكثير مما حققناه، وهو ستة أشهر من المشاركة. أيضاً، عندما نستأنف المناقشات في الخريف، سيكون لدينا فرصة لكي نعكس الديناميات في البلد فيما يتعلق بعملية السلام والانتخابات. ونأمل أن تتمكن في ذلك الوقت من إعادة تركيز القرار.

لكن هناك رسالة واحدة مهمة للغاية، وأتوجه هنا إلى السفير الأفغاني، الذي طالب بقوة بتمديد لمدة سنة واحدة، مفادها أن هذا التمديد لمدة ستة أشهر لا يعني أن الأمم المتحدة، وهذا الجهاز والمجتمع الدولي ليسوا موحدين في دعمهم للشعب الأفغاني. والالتزام لا يزال قائماً، والأصوات الـ ١٥ تظهر ذلك اليوم. وأعتقد أن هذه رسالة مهمة للغاية نريد توجيهها اليوم.

وأحث الزملاء على أن نأخذ، عندما نعود إلى تلك المناقشة، التي ستأتي أسرع مما ندرك، الأمر على محمل الجد ونركز على أهم القضايا التي اتفقنا عليها، ونتفق على ترك القضايا الهامشية، بحيث نمنح البعثة، عندما نعتمد القرار في المرة القادمة، التوجيهات والأدوات اللازمة لإنجاز مهمتها الحاسمة والصعبة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن أعرق تعاطف وفد بلدي وتعازيه لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الشنيع الذي وقع اليوم في المسجدين في كرايستشيرش في نيوزيلندا، وكذلك لشعب وحكومة نيوزيلندا. وبالطبع فإننا ندين بشدة الهجوم الذي أودى بحياة أناس مسلمين أثناء الصلاة وخلف العديد من الجرحى، بمن فيهم مواطنان إندونيسيان في المسجد. نحن بالتأكيد ندين الإرهاب

أخيراً، أعتقد أنه يجب علينا أيضاً أن نأخذ في الاعتبار الحركة الإيجابية التي تحدث في أفغانستان. حيث لم يعد البلد كما كان قبل عدة سنوات. دعونا نقوم بأدوارنا الخاصة المناسبة في هذا المنعطف المهم في التاريخ. وأنا متأكد من أن المجلس سيدعم أفغانستان في كل جهودها. وأعتقد أنني سأترك الأمر عند هذا الحد. وأشكرك مرة أخرى سيدتي الرئيسة، على كل دعمك. كما أشكر إخوتي، زملائي الألمان، اللذين عملوا بجد، وكذلك فريقتي وفريقيهما.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): صوتت الولايات المتحدة مؤيدة للقرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩) اليوم الذي يمدد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، لمدة ستة أشهر، ونود أن نشكر المشاركين في الصياغة، ألمانيا وإندونيسيا، على جهودهما الدؤوبة.

ولنكن واضحين للغاية بشأن دعمنا القوي جدا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. فالولايات المتحدة تدعم دور البعثة في عملية السلام والإصلاحات الانتخابية وتنسيق المساعدة الدولية في أفغانستان دعماً كاملاً. ونعيد تأكيد التزامنا الثابت بالنهوض بآفاق السلام في أفغانستان. وذلك يتجلى من خلال مشاركتنا الدبلوماسية المكثفة، التي يقودها ممثلنا الخاص المعني بالمصالحة في أفغانستان، زلمي خليل زاد، لبناء زخم صوب الحوار بين الأطراف الأفغانية لإنهاء النزاع الذي طال أمده. غير أننا نشعر بخيبة أمل كبيرة من عدم تمكن المجلس من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار تجديد ولاية البعثة لمدة سنة كاملة. فقد أخذت الصين القرار رهينة وأصررت على أن تربط الأمر بالأولويات السياسية الوطنية الصينية بدلاً من شعب أفغانستان. ونتيجة لذلك، لم يكن أمام المجلس من خيار سوى القبول بتمديد تقني قصير الأجل.

لا يمكن للمجلس، عندما ينظر في المسائل الهامة المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين، مثل الحالة في أفغانستان، أن

وأود أن أشير إلى الرسالة التي بعث بها الممثل الخاص ياماموتو خلال الإحاطة التي قدمها يوم الاثنين الماضي ومفادها أن نجاح عملية السلام في أفغانستان سيتوقف على الدعم الدولي للجهود المحلية (انظر S/PV.8481). أعتقد أن هذه هي النقطة الرئيسية التي ينبغي أن نعمل بشأنها، ويسرنا أن يكون هناك نص في هذا الصدد.

كما يمكن ملاحظة، في ضوء مناقشاتنا، أن النص المعروض علينا يركز على أكثر الأمور أهمية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، أي الاستمرار في العمل بدون انقطاع لدعم أفغانستان في جهودها. ويؤكد أهمية وجود عملية سياسية بقيادة أفغانية ومملوكة للأفغان؛ كما يؤكد من جديد مرة أخرى الالتزام القوي بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدة الوطن؛ ويواصل دعمه لحكومة أفغانستان وشعبها وهما يعيدان بناء بلدهما ويقويان المؤسسات الديمقراطية؛ ويعبر أيضاً عن رغبة حكومة أفغانستان وشعبها في تنشيط مكانة بلدهما كمنصة للتعاون الدولي، وهذا هو جوهر القرار.

وكما ذكرت سابقاً، ستتاح لنا الفرصة مرة أخرى لمواصلة تطوير مضمون القرار، وفقاً لظروف وأولويات أفغانستان. وأود فقط أن أؤكد أن هذا القرار هو أساس جيد للقيام بهذا النوع من العمل، لتحقيق تطور إيجابي في أفغانستان ورصد المجالات التي تحتاج فيها حكومة وشعب أفغانستان إلى دعم المجتمع الدولي.

إن هذا القرار بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هو قرار فيه تجديد، حيث أنه لا يعتمد ببساطة على القرارات السابقة ولكنه يحاول التركيز على الأولويات والمصالح الرئيسية للشعب الأفغاني. لقد سمعنا في مناسبات وعمليات عديدة أن الأعضاء يريدون قراراً ناجحاً، ونأمل أن تتم قراءة هذا القرار وفهمه على أساس أنه يتضمن ولاية واضحة. وأعتقد أنه يجب على هذا الشرط الأساسي الذي يطالب به أحد الأعضاء منذ فترة طويلة.

السعي إلى تحقيق مصالح وطنية مستدامة، وإشراك كل الجمهور والقوى السياسية في البلد في تلك العملية أمر بالغ الأهمية. إننا مقتنعون بأن تحقيق الاستقرار في أفغانستان والتصدي للتحديات المعقدة التي تواجه البلد لن يكون ممكنا إلا من خلال نهج المجتمع الدولي المتكامل والمتسق. وتعمل روسيا على ضمان أن تتصرف جميع الأطراف السياسية الأفغانية والجهات المعنية الخارجية الرئيسية في وحدة على أساس قواعد مشتركة.

ونأسف لأن المجلس، في هذه المناسبة، لم يتمكن من اتخاذ قرار موضوعي، كان من شأنه أن يعكس النهج المنسقة لجميع أعضاء مجلس الأمن بشأن مسألة أفغانستان. ونلفت الانتباه مرة أخرى إلى إجراءات التفاوض على القرارات. فنحن نفهم أن المشاركين في تقديم القرار كانوا يحاولون تحقيق توافق في الآراء في مجلس الأمن، غير أن الضغط الخارجي حال دون القيام بالعمل بطريقة يمكن معها لعملية المشاورات أن تأخذ في الاعتبار الطائفة الواسعة من المواقف. وقد قرر بعض زملائنا تجاهل آراء عدد من أعضاء المجلس، وفي اللحظة الأخيرة غيروا مواقفهم بشأن الصياغة المتفق عليها سابقا. وقد أدى ذلك إلى حالة أتت بنتائج عكسية، قوضت في نهاية المطاف جهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد حل للحالة في البلد ولتحقيق المصالحة الوطنية. وندعو جميع الزملاء إلى أخذ حقائق البلد السياسية والعسكرية في الاعتبار، عند العمل مستقبلا بشأن أفغانستان. فيجب أن يكون هناك تقييم واقعي للحالة في أفغانستان، الأمر الذي يقتضي تعزيز الكفاح المشترك ضد الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية المنتسبة إليهما. ويجب أن يظل التركيز مستمرا على مكافحة تهريب المخدرات وتجارة المخدرات. ولا تزال المنظمات الإقليمية، وخاصة منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، تواصل الاضطلاع بدور هام. ويسعى تشكيل مشاورات موسكو بشأن أفغانستان

يسمح للمبادرات الوطنية لإحدى الدول الأعضاء بأن تعرقل المفاوضات. وفي هذه الحالة، كانت المسألة تتعلق بمطالبة الصين بأن يسلط القرار الضوء على مبادراتها المتعلقة بالحزام والطريق على الرغم من ضعف علاقاتها بأفغانستان والمشاكل المعروفة فيما يتعلق بالفساد وأزمة المديونية والأضرار البيئية والافتقار إلى الشفافية. إننا نتطلع إلى العمل مع زملائنا أعضاء المجلس في الأشهر المقبلة على قرار أوفى يمدد البعثة لفترة أطول، وهو ما أعتقد أن كامل المجلس يوافق على أن بعثة الأمم المتحدة وشعب أفغانستان يستحقانه.

ويحدونا الأمل في أن تركز الصين في المفاوضات اللاحقة على أفضل السبل لتعزيز السلام والأمن في أفغانستان عوضا عن استخدام قرارات مجلس الأمن كمنبر لتعزيز مبادرات تخدم مصالح ذاتية على نحو غير مناسب.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

صوت الاتحاد الروسي مؤيدا القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩) الذي اتخذ مجلس الأمن لتوّه لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. نحن نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام في تنسيق المساعدات الإنسانية الدولية إلى أفغانستان. ونقدر تقديرا كبيرا أعمال موظفي الأمم المتحدة التي تتسم بالشجاعة والتضحية في ذلك البلد. ونرى أنه ينبغي أن يكون من بين الشروط الهامة لفعالية جهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد حل للحالة في أفغانستان اتخاذ قرارات تستند إلى تقييم شامل، مع مراعاة الحقائق الراهنة والاعتراف بالمواقف المشتركة للمجتمع الدولي تجاه إحلال السلام في تلك الدولة الهامة.

والحاجة إلى اتباع نهج من هذا القبيل تتزايد، ولا سيما في هذا الوقت، نظرا لأن أفغانستان على وشك إجراء تغييرات جذرية في حياة البلد والشعب. ويجب على الأفغان أنفسهم أن يضطلعوا بدور رئيسي في حل المسائل الوطنية. فكفالة أكثر عمليات السلام شمولاً في أفغانستان، التي تتمثل أهم مهامها في

إن الملايين من الأفغان يواجهون صعوبات بالغة في ظل حالة إنسانية معقدة. وتتفق المملكة المتحدة مع الاتحاد الروسي في أن لبعثة الأمم المتحدة دورا هاما في قيادة الاستجابة الدولية، ونحث بعثة الأمم المتحدة والحكومة الأفغانية على العمل معا لدعم الفئات الأكثر ضعفا.

السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية): في البداية أعرب عن خالص تعازي بلدي لحكومة نيوزيلندا ولأسر الضحايا إثر الحادث الإرهابي الذي وقع في كرايستشيرش بالأمس.

لقد صوتت بلجيكا اليوم مؤيدة القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقد فعلنا ذلك لأن القرار يضمن أنه يمكن للبعثة أن تواصل تقديم دعم قيم للسلطات الأفغانية في وقت حاسم في عملية السلام وفي تعزيز الديمقراطية في البلد. ونرحب بالجهود التي بذلها المشاركون في الصياغة من أجل التوصل إلى تفاهم مشترك. غير أننا نأسف لكون المجلس لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن قرار أكثر تفصيلا، وبالتالي حرم البعثة من التوجيه السياسي اللازم.

فكما قال زميلي الألماني ببلاغة، من شأن ولاية مدتها سنة أن تمكن البعثة من تحسين تخطيطها العملياتي وأن تتيح لها المزيد من الآفاق. وسيمنحنا تحديد الولاية في أيلول/سبتمبر الفرصة لتصحيح ذلك.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أعرب عن امتناننا لألمانيا وإندونيسيا، وخاصة لخبريهما بشأن أفغانستان على تفانيهما وعلى الروح المهنية التي أظهرها خلال المفاوضات.

إننا نشهد ديناميات جديدة فيما يتعلق بعملية السلام في أفغانستان. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى حل طال انتظاره

والحوار بين الأطراف الأفغانية الذي بدأ في العاصمة الروسية فقط إلى تحقيق مصالحة وطنية دائمة ولا رجعة فيها.

ونؤكد مرة أخرى التزامنا بالعمل في تعاون وثيق مع حكومة أفغانستان وجميع الأحزاب السياسية في البلد والشركاء الإقليميين والدوليين. وندعو أعضاء المجلس إلى العمل على نحو يتسم بالاحترام المتبادل على أساس توافق الآراء في السعي إلى التوصل إلى حل مشترك. ونلاحظ، في ذلك الصدد، الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به جمهورية الصين الشعبية في التوصل إلى تسوية دائمة في أفغانستان.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩). ونثني على العمل الدؤوب للمشاركين في الصياغة. لكننا نأسف، كذلك، لأنه لم يكن بالإمكان اتخاذ قرار أكثر شمولاً بولاية لمدة ١٢ شهرا.

إن الانتخابات الرئاسية المقبلة تعني أن أفغانستان تواجه أشهراً حاسمة الأهمية في مقبل الأيام. وكما أقررنا جميعاً، من المهم الاستفادة من دروس الانتخابات البرلمانية السابقة لكفالة الشفافية والمصداقية والشمول في الانتخابات الرئاسية في ٢٠ تموز/يوليه. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعتقد أن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان دوراً حاسماً تضطلع به وأنه سيكون من المهم للبعثة أن تعمل على نحو وثيق وعلى وجه السرعة مع مفوضتي الانتخابات الجديدتين لتحديد الأولويات والتحديات.

ومع إحراز تقدم، فإن المشاركة الجديدة للمرأة على جميع مستويات صنع القرار، من المجتمع المحلي إلى طاولة المفاوضات، تشكل أمراً أساسياً. فمن شأن استدامة مشاركة المرأة وتمكينها أن يرحح بنجاح أي عملية للسلام. ونكرر التأكيد على أن أي تسوية سياسية ينبغي أن تحمي التقدم المحرز بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في أفغانستان على مدى الأعوام الـ ١٨ الماضية.

وستواصل البعثة تقديم الدعم لأفغانستان في عملية المصالحة السلمية والانتخابات والتعاون الإقليمي وإعادة البناء والمساعدة الإنسانية. وقد شاركت الصين بنشاط في المشاورات بشأن القرار المتعلق بالتمديد الإجمالي، وقدمت عددا من الاقتراحات والتصورات المعقولة والبناءة فيما يتعلق بإعادة إعمار أفغانستان ومكافحة الإرهاب وعملية المصالحة والتعاون الإقليمي. وتؤيد الصين التمديد الإجمالي حتى يتسنى للبعثة مواصلة عملها. مع ذلك، ينبغي أن يكون ذلك مجرد ترتيب مؤقت ينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا إجراء مشاورات مستفيضة بشأنه.

وقد أشار ممثل الولايات المتحدة في بيانه إلى مبادرة الحزام والطريق. ومع ذلك، فقد تعارضت ملاحظاته مع الوقائع وحفلت بالتحامل. لذلك، أود التأكيد على النقاط التالية.

أولا، إن مبادرة الحزام والطريق قد حظيت بترحيب واسع من المجتمع الدولي. وخلال السنوات الست المنقضية منذ طرحت المبادرة، وقع ١٢٣ بلدا و ٢٩ منظمة دولية اتفاقات تعاون لتطوير المبادرة بصورة مشتركة. واتفق المشاركون على الالتزام بمبدأ البناء والمشاركة والتنفيذ النشط لمشاريع التعاون تعزيزا للترابط وتحقيق الفرص الإنمائية للبلدان المشاركة.

ثانيا، مبادرة الحزام والطريق المؤدية إلى إعادة بناء أفغانستان وتنميتها الاقتصادية. وبموجب هذا الإطار، ستواصل الصين وأفغانستان تعزيز التعاون في مختلف المجالات، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد وإدماج أفغانستان في التنمية الإقليمية. وتنفذ الصين وأفغانستان بنشاط مذكرة تفاهم بشأن المبادرة الرامية إلى تعزيز الجهود في مجالات التجارة والنقل والطاقة والصحة والاتصالات والتعاون في مجالات أخرى.

ثالثا، تؤكد مبادرة الحزام والطريق على الانفتاح والشفافية. وفي بناء المبادرة، وتلتزم الصين وبلدان أخرى بمبدأ اقتصاد السوق الذي تقوده الأعمال التجارية مع الالتزام بالقواعد الدولية والقواعد العامة للسوق. وقام ما مجموعه ٢٧ بلدا، بما في ذلك

للنزاع، الذي تسبب في الكثير من المعاناة لضحايا عديدين. وكان هدفنا هو أن تنعكس كل هذه الجوانب في القرار. وقد صوتت بولندا مؤيدة للقرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩) لدعم عملية تقودها أفغانستان وتمسك بزماتها.

إن بولندا مدافع قوي عن حل عالمي للتحديات التي تواجه كوكبنا بسبب تغير المناخ. وينطبق ذلك أيضا على أفغانستان، التي تضررت بشدة جراء التصحر، في جملة أمور أخرى. ونحن نشجع حكومة أفغانستان على العمل على إجراء تقييم واف للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر من أجل التخفيف من حدة التهديدات للاستقرار والأمن في المستقبل.

وأود أن أختتم تعليلا للتصويت بعد التصويت بتكرار دعمنا القوي للممثل الخاص ياماموتو وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وكذلك لأفغانستان وشعبها.

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): إن الحالة الراهنة في أفغانستان تمر بمرحلة حرجية، مع وجود العديد من القضايا الهامة على جدول الأعمال السياسي هذا العام. وتدعم الصين عملية المصالحة في أفغانستان وجهود البلاد لتحسين بيئتها الأمنية والنهوض بإعادة البناء والمشاركة في التعاون الإقليمي والتنمية. والصين تدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في مواصلة تنفيذ ولايتها من أجل تقديم المساعدة إلى أفغانستان في المجالات ذات الصلة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتسنى تحقيق السلام الدائم والتنمية الطويلة الأجل في أفغانستان، وهو أمر لا يحقق المصالح الحيوية لشعب أفغانستان فحسب، بل إنه ذو أهمية حيوية للأمن والاستقرار والتنمية والازدهار في المنطقة أيضا.

والصين تقدر الجهود التي بذلتها إندونيسيا وألمانيا كميسرين للمشاورات التي أفضت إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩). وقد صوتت الصين لصالح التمديد الإجمالي لولاية بعثة الأمم المتحدة. وتبقى الولاية دون تغيير.

الخلافات بين بعض أعضاء مجلس الأمن بشأن مسائل لا تتعلق مباشرة بولاية البعثة، أو حتى بمسؤوليات المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة، قد دفعتنا إلى اتخاذ قرار التمديد الإجرائي لمدة ستة أشهر. بالنسبة لفرنسا، ليست هذه هي الإشارة التي ينبغي أن نرسلها إلى البعثة، وينبغي ألا تشكل سابقة بأي حال.

ونأمل أن يستخدم هذا الوقت للتغلب على الخلافات الثنائية وإعادة التركيز على الولاية الأساسية للبعثة، ولا سيما بشأن مسائل مثل، أولاً، دعم جهود السلام؛ ثانياً، الأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية؛ ثالثاً، تنسيق المساعدة الإنمائية والمساعدات الإنسانية؛ رابعاً، تعزيز حقوق الإنسان، وبخاصة حقوق المرأة. ونود أن تستأنف المفاوضات في أقرب وقت ممكن، وأن تجرى بطريقة شفافة وشاملة. والأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في دعم أفغانستان في عقد التحول. وبعثة الأمم المتحدة، شأنها شأن العديد من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في أفغانستان، تقوم بعمل رائع على أساس يومي في ظل ظروف صعبة، وتستحق الالتزام الكامل من جانب المجلس.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثلة أفغانستان.

السيدة راز (أفغانستان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أوضح بعض النقاط في سياق تمديد مجلس الأمن اليوم لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

وقبل ذلك، اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن خالص تعازي شعب وحكومة أفغانستان فيما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع أمس في نيوزيلندا. إننا ندين هذا الهجوم بأقوى العبارات، ونعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة نيوزيلندا في أعقاب هذه المأساة.

ومثل اتخاذ القرار ١٤٠١ (٢٠٠٢) بداية مرحلة جديدة في انخراط الأمم المتحدة في أفغانستان. فقد تزامن مع الجهود

الصين، بوضع المبادئ التوجيهية لتمويل تطوير مبادرة الحزام والطريق، التي تحدد أحكاماً واضحة لبناء بيئة تمويلية شفافة وودية وغير تمييزية ويمكن التنبؤ بها، مع التركيز على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

رابعاً، إن المبادرة هي للتعاون الاقتصادي وتهدف إلى تحقيق التنمية والازدهار بشكل مشترك. ولا علاقة لها بالاعتبارات الجغرافية - السياسية. ونرحب بمشاركة جميع البلدان واقتسام الفرص التي تتيحها.

لم يفلح المجلس في التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع المحتوى الموضوعي للقرار بسبب استمرار الخلافات، ويتمثل أحدها في أن أحد الأعضاء خصوصاً رفض مراراً قبول توافق الآراء في المجلس طيلة سنوات والآراء البناءة التي قدمها الآخرون، مما أفسد مناخ المشاورات. وهذا أمر واضح ولا يمكن إنكاره.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلى الآن ببيان بصفتي ممثلة فرنسا.

بصفتي الوطنية، أكرر الإعراب عن عميق مواساتنا لأسر ضحايا الهجوم الإرهابي المشين على المساجد في كرايستشيرش والأهالي في نيوزيلندا. وفرنسا تتضامن مع نيوزيلندا في هذا الوقت العصيب.

في اجتماعنا في ١١ آذار/مارس (انظر S/PV.8481)، ذكرت فرنسا في هذا الوقت المحوري في تاريخ أفغانستان بالأهمية التي تعلقها على الوحدة بين الشركاء الدوليين وفي المجلس دعماً لأفغانستان. وقد أكدنا أن علينا، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نظل متحدين في دعم مسيرة أفغانستان نحو السلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد بذلت ألمانيا واندونيسيا جهوداً جديدة بالثناء لتحقيق تجديد موضوعي ومرض لولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. ومع ذلك، فإننا نأسف لكون أن

إن أفغانستان تقف أمام منعطف حاسم في عملية انتقالها الناجحة نحو بلد يعتمد على نفسه ويعيش في سلام وازدهار. وبينما تقترب من الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليه، فإننا نركز على ضمان عملية تتسم بالشفافية والمصداقية يدعمها شعبنا وتمثل خطوة هامة أخرى في تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون في البلد.

وفي الوقت نفسه، فإننا متشجعون أيضاً للعمل في سبيل تعزيز عملية سلام يقودها الأفغان ويمسكون بزمامها من أجل كفالة السلام العادل والكرام والمستدام لشعبنا على سبيل الأولوية. ولا يزال الدور الداعم الذي يؤديه المجتمع الدولي والأمم المتحدة ذا أهمية كبيرة بالنسبة لتلك العمليات الوطنية، وكذلك في المجالات الرئيسية الأخرى، بما في ذلك تعزيز التنمية والحوكمة وسيادة القانون وتنسيق تقديم المساعدة المدنية والإنسانية الدولية والنهوض بحقوق الإنسان. وننتقل إلى أن يواصل مجلس الأمن - ونتوقع منه ذلك - مشاركته الثابتة في جهودنا الرامية إلى تحقيق الاستقرار فيما نمضي قدماً. وسيكون ذلك أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء في أفغانستان بشكل كامل، وهو أمر ضروري للنهوض بالسلام والأمن الدوليين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

الدؤوبة من جانب شعب أفغانستان لتشكيل مستقبل بلدي، ذاك المستقبل الذي نود أن نرى فيه جميع الأفغان، ولا سيما الشباب، وقد أمسكوا بزمام مصيرهم. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة وجميع أعضاء مجلس الأمن اضطلعوا بدور حاسم في مساعدتنا على تحقيق المكاسب العديدة التي كانت ذات يوم تبدو مستحيلة. وعلى الرغم من التحديات المتبقية، فالتقدم الذي أحرزته أفغانستان اليوم في توطيد تلك المكاسب يواصل السير في اتجاه إيجابي. وهذا يُعزى إلى شجاعة شعبنا وتصميمه وإلى الدعم المقدم من المجتمع الدولي. ويتيح اتخاذ القرار ٢٤٦٠ (٢٠١٩) اليوم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان مواصلة الأنشطة المنوطة بها دعماً لتحقيق السلام والأمن والاستقرار بصورة دائمة في بلدنا، وهو أمر نرحب به. وكما هو الحال دائماً، فنحن نقدر ذلك تقديراً كبيراً.

ومع ذلك، فإننا نأسف لأن طابع المفاوضات بشأن قرار هذا العام أدى إلى أن يتسبب تباين الآراء بين بعض أعضاء المجلس إلى حالة جرى في ظلها تمديد ولاية البعثة لستة أشهر فقط، بخلاف الفترة المعتادة للتمديد وهي ١٢ شهراً. غير أننا نفهم التزام المجلس بتمديد ولاية البعثة لفترة ١٢ شهراً في المرة القادمة. وسنستفيد من الأشهر الستة المقبلة في وضع ولاية أكثر شمولاً وفعالية وصياغة مشروع قرار يخدم شعب أفغانستان.